

سمات الدولة الحديثة وادارة المجتمع المتعدد

رؤية نظرية في الانثروبولوجيا السياسية عن قيم التسامح والتعايش السلمي في العراق

أ.د. عبدالواحد مشعل عبد/ استاذ الانثروبولوجيا الساسية / قسم الاجتماع/ كلية الاداب/ جامعة بغداد

المقدمة:

ان لغة العالم الحديث المتحضر انطلقت من تراكم معرفي تقني على مدى ثلاثة قرون متتالية ومرت بالكثير من التجارب السياسية والصراعات الايدلوجية والعرقية والدينية ، ليصل بعد الحرب العلمية الثانية الى فلسفة جديدة في ارساء قواعد الدولة المدنية بعد مخاضات مع الافكار الدينية والعلمانية، ثم في اطار صراع الدولة القومية في اوربا، لتؤكد التجارب المبررة التي خاضها الاوربيون، ان الخلاص الحقيقي لعيش الانسان بسلام ، يتمحور في بناء المجتمع المتعدد القائم على التسامح والتعايش السلمي، وهو جوهر سمات الدولة المدنية الحديثة الناجحة، ولاشك ان علم السياسة قد تعامل مع تلك الحقيقية على وفق التجريد النظري في اطار تقديم النموذج السياسي الجديد، تعاملًا برجماتياً، ولا ننسى في هذا المجال المبادئ والاسس التي جاءت بها الثورة الفرنسية بعد ما يقارب من قرنين من الثورة التكنولوجية في انكلترا، لتكون عنصري الحضارة قد توافرت في سمات الدولة الحديثة التي بنيت اصلا مع التوافق مع المعرفة العلمية والتقنية الابداعية، طبعاً هذا لا يخرج عن تلك الصراعات التي عاشها المشهد السياسي والثقافي الفرنسي، عندما كانت مظاهر الفوضى تهدد تضامن المجتمع الفرنسي خاصة والاوربي عامة في خضم عنفوان التغيير السياسي الثقافي حتى انبرى مناصري الثورة الفرنسية انفسهم، ومنهم كوندرسية الى انتقاد تلك التغيرات، اذ كانت جهود النخبة المثقفة تطرح الانتقادات بوجه بناء الدولة الجديدة منادين بالقيم الاجتماعية والحضارية السائدة الفاعلة في تماسك المجتمع (وهي القيم الراسخة ابان العهد الملكي)، فقد ادركت هذه النخبة وعلى رأسهم كوندرسية ان القيم السائدة ضرورية انذاك ضرورية في التماسك الاجتماعي وتخليصه من الفوضى العارمة التي اجتاحت فرنسا اثناء الثورة ، كما ان القيم الجديدة المتوقعة اساسية في بناء الدولة الديمقراطية القادرة على تحقيق قدرا متقدما من حقوق الانسان ونبذ كل اشكال التمييز العرقي والديني.

ان وضع هذا الاطار النظري في بحثنا ونحن بصدد بناء الدولة الجديدة القادرة على ادارة المجتمع العراقي المتعدد على اساس قيم التسامح والتعايش السلمي، تضع امامنا تحديات حقيقية في فهم الواقع الثقافي في العراق الحديث ، اذ نجحت الدولة منذ تاسيسها عام ١٩٢٠ حتى ٢٠٠٣ على تكوين مؤسسات رسمية ناجحة وتحقيق قدرا من التنمية، ولكنها فشلت في ادارة التنوع الثقافي في العراق، اما الدولة العراقية في المرحلة الحالية، فانها فشلت في بناء الدولة وادارة التنوع الثقافي معا، واذا تحدثنا عن تجربة اقليم كردستان فاننا نجد انفسانا امام محاولات جادة في ارساء الاسس الصحيحة لبناء

النموذجين في بناء الكيان التنظيمي للدولة وادارة المجتمع المتعدد في نطاقه، لكن هذا الامر ينبغي لا يفهم الا في ظل فهم واقعي لمتطلبات الصيرورة الحضارية (العلمية والتكنولوجية ودوره في تغير البنية العقلية الثقافية لتتناغم مع متطلبات التغيير) التي تحتاج الى وقت طويل في تحقيق ذلك. ويتكون البحث من ست محاور اساسية، الاول التصور النظري للبحث ومفاهيمه الاساسية، وتناول الثاني، تاسيس ثقافة التسامح والتعايش السلمي، وواحد الثالث حمل عنوان، العراق في واقع تنوعي مكشوف ودرس الرابع سمات الدولة الحديثة وادارة المجتمع المتعدد، وتطرق الخامس الى نموذج تجربة التسامح في اقليم كردستان العراق: الدروس والتطلعات، وتوقف السادس عند اهم النتائج والتوصيات.

اولاً: التصور النظري للبحث ومفاهيمه الاساسية

١- التصور النظري للبحث:

أ- موضوع البحث:

هناك اشكالية منهجية في اليه فهم ماهية الدولة الحديثة في مجتمعات تقليدية في طور التحول، تتمثل في مدى قدرة الانسان اليوم على استيعاب مفهوم الدولة الحديثة و وحيثيات الفكر السياسي السائد فيها، اذ لازال الفكر السياسي في مجتمعاتنا، يعيش ازمتة الحداثوية وما يلاقيه من صعوبات ضخمة في ترجمة فكر المجتمع، وهو في طريقه الى تحقيق التحول المفصلي من طور المجتمعات التي لا تكون دولة ولكنها تعيش مرحلة السلطة الى مرحلة افتراضية في بناء الدولة الحديثة متكاملة الاركان من سيادة القانون وبناء المؤسسات الراسخة وقيم التسامح واحترام حرية الفكر والراي الاخر وادارة المجتمع المتعدد على اساس منهج ديمقراطي ناضج يحظى باحترام عقل الانسان وكرامته على اختلاف دينه وعرقه ولونه، ولعل المشكلة التي تواجه الدولة العراقية في المرحلة الحالية، لا تخلو من تعقيدات ثقافية وسياسية تتصل بالبنية العقلية الثقافية العراقية السائدة في انقساماتها الطائفية والعرقية، لذا فان الحديث عن سمات الدولة الحديثة وادارة المجتمع المتعدد لا تخرج عن هذا التصور الذي يحكم الواقع السياسي العراقي في ظروفه المتغيرة، ويمكن القول ان الدولة المركزية التي سادت في العديد من الدول الاسلامية قد نجحت الى حد ما في بناء تجربة بناء الدولة ولكنها فشلت في ادارة التنوع الثقافي فيها، اما تجربتنا الحالية فانها فشلت في الاثنين معا، وعلى وفق هذه القراءة يمكن معالجة اشكالية الدولة في العراق وتقرير سماتها الاساسية على وفق فهمنا لكل ذلك، وفي هذا الاطار يمكن اثاره تساؤلات عدة، كيف يمكن فهم الدولة الحديثة على ضوء التراثية الثقافية العراقية والتي تلقي في ثقلها في ادارة الدولة؟ وكيف يتمكن البحث العلمي من كشف اشكالية العلاقة بين القيم الافتراضية لبناء دولة حديثة، وما تزال هناك قيم سائدة تشد العجلة الى الخلف؟ وفي هذا الاعتراف كيف يمكن ان نتكلم عن سمات الدولة الحديثة وقدرتها في ادارة المجتمع المتعدد؟ وهل بمقدورنا ان نستمد من الفكر الاسلامي القائم اصلا على تعزيز قيم التعايش السلمي واتباع المنهج الوسطي، ومادى قدرته في ضوء المعطيات الجارية ان يفهم من قبل الاتجاه الحداثوي؟ وهل تجربة اقليم كردستان في التسامح وفتح افاق جديدة في التعامل مع الواقع يمكن ان تكون منهج اساسي في تحقيق كل ذلك؟.

ب- اهمية البحث:

لاشك ان معطيات الواقع السياسي والثقافي العراقي في المرحلة الحالية بحاجة الى مزيد من البحث والدراسة، للوصول الى مفاهيم جديدة في بناء الدولة الحديثة، وتعزيز قيم التسامح بكل اشكاله، وخروج الانسان العراقي من القوقعة الثقافية الضيقة الى مجال اوسع، يتمكن فيه من التعبير عن ما يريد من فكر ، وعيش كريم وقد تحرره من الثقل الثقافي الذي يعرقل عملية البناء اولا، ويقف حالا بينه وبين الاخر في التفاعل الايجابي الخالي من النزعات العنصرية ثانيا، لذا فان اهمية البحث تنطلق اساسا من اهمية التحول المنتظر لهذا المجتمع من الشكل البنوي التقليدي في وسائل الانتاج الى مرحلة التحول البنوي المصحوب بتحقيق عملية تحول صناعي وثقافي ببرامج تنمية فائقة النجاح، وهو ما يتطلب من الجميع بلورة وعي سياسي واجتماعي بضرورة تحقيق ذلك، من اجل فتح الافاق نحو تعزيز القيم الايجابية في التعايش السلمي، والعمل على اساس المشتركات بين ابناء المجتمع العراقي، وهذا ينبغي ان يخرج من اطار التنظير السياسي الى دراسة الواقع الثقافي، دراسة علمية موضوعية، وفي هذا المجال ينبغي ان لا نغفل النظريات السياسية التي يعمل عليها حقل علم السياسة، وفي الوقت نفسه ينبغي فهم الواقع الاجتماعي والثقافي لمكونات المجتمع المختلفة، والذي يعمل عليه حقل الانثروبولوجيا السياسية، فاشتقاق الفرضيات مسالة ضرورة ومهمة حيوية، وفهم ملائمتها لواقع ثقافي تقليدي يريد الوصول الى مستوى الدولة المدنية مسالة لا تقل اهمية عن المهمة الاولى.

ج- هدف البحث:

تقديم رؤية نظرية عن سمات الدولة المدنية في ادارة المجتمع المتعدد في اطار قيم التسامح والتعايش السلمي.

د- منهجية البحث:

سيعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والتحليل التأويلي لفهم اشكالية البحث.

٢- : مفاهيم البحث الاساسية:

أ- الدولة:

يعد مفهوم الدولة من المفاهيم التي شغلت المشتغلين بالعلوم الساسية وعلماء الاجتماع السياسي ، وكذلك المختصين في الانثروبولوجيا السياسية حينما وضعوا مقارنة بين المجتمعات الجزأة(النظم القبلية) ومفهوم الدولة الرسمية، كما انها تطور مفهومها في الفكر السياسي الغربي ، جاء ملازما لتطور مفهوم المجتمع المدني بوصفه نظاما للسوق، ولتبادل السلع بين افراد مستقلين ويتصرفون بطريقة عقلية. وكان مفهوم الدولة نتاجا لتفاعل مجموعة العوامل والاحداث التي ادت الى ظهوره، منها تامل خبرة الدول المطلقة التي ظهرت في اوربا في القرن السادس عشر، ومن ثم الصراعات المختلفة على لسلطة في هذه الدول، والصراع المتتابع بين الدولة والكنيسة، والصراع بين السلطة والشعب، هذه الظروف ادت الى ظهور كتابات مهمة عن الدولة في الفكر الغربي امثال ميكافيلي الى هيجل، وكان المفهوم الذي تطور للدولة هو انها القوة العامة المستقلة والعلمانية، فالدولة كنظام له القوة مستقلة عن الملك ، وخارجه عن نطاق ملكيته.^(١) فالافكار

(١) د. محمد علي محمد: اصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٧٧.

التي انتضمت في هذا المجال كلها تصب في تفسير شكل الدولة واصولها على وفق التطور التكنولوجي بعد الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، وبهذا المعنى اصبحت الدولة ظاهرة انسانية وحضارية، ولكي نورد تعريفا عاما عن الدولة ، فيمكن الاشارة اليها على انها (تجمع يؤسس كيانا ذا اختصاص سيادي في نطاق اقليمي محدد ويمارس السلطة عبر منظومة من المؤسسات الدائمة .وبالتالي فان العناصر الاساسية لاي دولة هي الحكومة والشعب والاقليم،ويمكنها من ممارسة، بالاضافة الى السيادة والاعتراف بهذه الدولة بما يكسبها الشخصية القانونية الدولية، اختصاصات السيادة، لاسيما الخارجية منها)^(١) وتتسم الدولة بخمس خصائص اساسية تميزها عن المؤسسات ممارسة السيادة:^(٢)

- ١- فالدولة هي صاحبة القوة العليا غير المقيدة في المجتمع، وبهذا تعلق فوق اية تنظيمات او جماعات اخرى في داخل الدولة ، وقد دفع ذلك توماس هوبز الى وصف الدولة بالتين البحري او الوحش الضخم (Leviathan).
- ٢- الطابع العام لمؤسسات الدولة: وذلك على خلاف المؤسسات الخاصة للمجتمع المدني، فأجهزة الدولة مسئولة عن صياغة القرارات العامة ، وتنفيذها في المجتمع.ولذلك تحصل هذه الأجهزة على تمويلها من المواطنين.

ب-التنوع الثقافي:

يعد التنوع الثقافي سمة العصر الحديث بعد ان تداخلت الحضارات والثقافات مع بعضها البعض، ويمكن الاشارة الى الحضارة الاسلامية بعدها من بين اولى الحضارات الانسانية التي قامت على اساس التنوع الثقافي،لذا كانت ارض المسلمين للمسلمين ، وان القوميات والثقافات الفرعية الاخرى استطاع الاسلام من استيعابها مع اعترافه بيوياها الفرعية،فلم تكن هناك نزعة قومية في الدولة الاسلامية الاولى في صدر الاسلام ومابعدها،فكانت الشعوب المختلفة متعايشة على اساس الحقوق والواجبات المتساوية (ان اكرمكم عند الله اتقاكم)، ولهذا كان التعايش السلمي هو السائد في العلاقات الاجتماعية.واليوم في ظل التحول الحضاري بعد الثورة الصناعية ووظهر الدولة القومية في اوربا قادت التحولات التاريخية الى ظهور الدولة المدنية التي يتساوى فيها مواطنيها امام القانون.وفي العصر الحديث اصبح التنوع الثقافي حقيقة واقعة في مختلف دول العالم، لذا اعتبر التقرير الذي اصدرته اللجنة العالمية للثقافة والتنمية عام ١٩٩٥، بان) التنوع البشري الخلاق هو مبدأ الفعل الابتكاري في الثقافة التي تتوثب بعافية الحرية،وتشجيع معاني التسامح وحق الاختلاف واحترام المغايرة).^(٣) وفي هذا الاطار لابد من الاشارة الى مصطلح التنوع الثقافي بهدف فهم دلالاته في حياة المجتمعات البشرية التي تقوم بينها مشتركات انسانية تعمل على رفع قيمة الانسان وتحقيق التعايش السلمي بين بني البشر ،و كما يحمل التنوع الثقافي من جوانب ايجابية للانسان كصفة حضارية لهذا الكائن أكدت عليها الاديان السماوية والفلسفات الوضعية،فان التخلف والامية والفقر في المجتمعات النامية، وضعف اداء دولها التنموي لانسانها ولد كثير من

(١) الموسوعة الحرة(الدولة) على شبكة الانترنت : ar.wikipedia.org/wik/

(٢) المصدر نفسه.

(٣) التنوع البشري الخلاق:تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية،اشراف وتقدم جابر عصفور،ط٢ (الطبعة العربية)، المركز القومي

للترجمة،القاهرة،٢٠٠٩،ص ج.

الجوانب السلبية أبرزها النزاع والصراع بين مجموعاتها الاجتماعية والثقافية المختلفة. وعالية فالتنوع الثقافي يشير (عموماً إلى الاختلافات القائمة بين المجتمعات الانسانية في الانماط الثقافية السائدة، ويتجلى هذا التنوع من خلال اصالة وتحدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الانسانية، فهي مصدر للتبادل والابداع، كما انه ضروري للجنس البشري مثل ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية. بهذا المعنى فان التنوع الثقافي هو التراث المشترك للانسانية ويبقى الاعتراف به، والتأكيد عليه لصالح اجيال الحاضر والمستقبل، الا ان التاريخ قد اظهر ان النازحين الجدد او مجموعات الاقلية لا ينظر اليهم على كل حال من زاوية ايجابية، فالحروب والنزاعات في افريقيا ومنطقة البلقان والشرق الاوسط تدور رحاها بسبب عدم القدرة على التكيف مع هذا التنوع الثقافي ومواكبته رغم انه من اقدم الظواهر الثقافية على الاطلاق).^(١)

٣- التسامح:

التسامح سمة انسانية عالية القيمة، وهي تعني الاخلاق السامية والقوة والمقدرة لدى صاحبها، وليس هناك مثل في هذا المجال اعظم من عفو الرسول محمد (ص) عن اسرى المشركين عند فتح مكة، (اذهبوا انتم الاطلاقاً)، وهو يعني فتح جديد في البناء والعمل من اجل خير الانسان وتقدمه، ويمكن تعريفه بشكل عام (يعتبر التسامح احد المبادئ الانسانية، وما نعينه هنا هو مبدأ انساني، كما ان التسامح في دين الاسلام يعني نسيان الماضي المؤلم بكامل ارادتنا، والتخلي عن ايداء الاخرين لاي سبب قد حدث في الماضي، وهو رغبة قوية في ان نفتح اعيننا لرؤية مزايا الناس بدلا من نحكم عليهم او نحكمهم او ندين احدا منهم، والتسامح ايضا هو الشعور بالرحمة، والتعاطف، وكل هذا موجود في قلوبنا، ومهم لنا ولهذا العالم من حولنا).^(٢)

٤- التعايش السلمي

يعني القدرة على التعايش مع الاخر ايجابيا والمشاركة في عملية بناء المجتمع، ويعد التعايش السلمي تعبير حقيقي عن قدرة الانسان على التكيف والعيش سوية من اجل خير المجتمع وتقدمه، ولكن تحقيق التعايش السلمي امر يحتاج الى جهود كبيرة ومخلصة لانه، (قد ثبت تاريخياً أن التعايش السلمي وكيفية إشاعته فعلياً في مرحلة ما بعد الصراع، بين الفئات المتحاربة داخل الدولة، هو عمل مضمّن وطويل وشاق جداً، حيث أن الصراعات الدينية والطائفية والقومية وما يتولد منها من آثار ونتائج سلبية تؤثر بشكل كبير على معرفة المدة التي يمكن من خلالها تحقيق التعايش السلمي بين تلك الفئات، فكلما كانت الحروب طويلة الأمد كلما كانت من دون شك أكثر تعقيداً لمهمة من يقومون بإجراء عملية المصالحة

(١) موقع انثروبوس، الموقع العربي الاول للانثروبولوجيا والسوسيوانثروبولوجيا (التنوع الثقافي): www.aranthropos.com

(٢) تعريف التسامح على شبكة الانترنت / mawdoo3.com

والتسامح والتعايش السلمي^(١) ومن خلال هذا الامر فان التعايش السلمي في ظل دولة مدنية لها سماتها الحضارية اصبح ضرورة لا بد منها وهو يتطلب شجاعة واخلاص في ارساء قواعد التسامح بكل اشكاله.

ثانيا: تاسيس ثقافة التسامح والتعايش السلمي:

تبقى مسألة تاسيس ثقافة تسامح حقيقية في مجتمع يريد ان يكون دولة حديثة مرهونةً بالسياسات المتبعة والنوايا لبناء الدولة الحديثة، وان السبيل الى ذلك في مجتمع مثل المجتمع العراقي مرهون ايضا بوجود ارادة سياسية صادقة، لاصدار القوانين التي تطوي صفحة الماضي، كما حصل في اقليم كردستان والشروع نحو عملية التنمية والبناء ، وتعزز ثقافة التسامح بين مكونات المجتمع العراقي اي يحتاج الى من يأخذ بيده نحو بر الامان، وان ادارة مجتم متعدد في بلد مثل العراق تحتاج الى تاسيس نموذج ديمقراطي ناضح بعيد عن الطائفية والتعصب بكل اشكاله. وفي هذا الاطار ينبغي التمييز بين شكلين من التعايش ((الاول هو التعايش السلمي الاهلي والثاني التعايش السياسي، فالتعايش الاول هو التعايش السلمي الاهلي نجد انه على درجة عالية من المقبولية في الانسجام والتآلف عكس التعايش السياسي الذي تنخرط في انساقه وحيثياته النخب السياسية بكافة اتجاهاتها وتموضعاتها الحزبية والكتلوية واجندتها وبرامجها السياسية وارهاساتها الايدولوجية فهو تعايش لا يمتلك الحد الادنى من الانسجام والتناغم لاسباب تعود بمحملها الى الخلل التأسيسي البنيوي الذي تأسست بموجبه العملية السياسية والى النمطية التوافقية والتشاركية التي على منوالها انتظمت تلك العملية^(٢)، ولعل ابرز ما يعانية العراقيون اليوم هو في التعايش السياسي الذي يظهر فية تقاطع مصالح، وسياسات طائفية دائما تلقي باثارها على المجتمع العراقي، فبعض القادة السياسيين المبني على التسامح، واقامة علاقات جديدة تقوم على اساس احترام كرامة الانسان ورأيه ودينه وفكره، وان الدولة مطالبة بتشريع قوانين تحرم العنصرية بكل اشكلها، وتسعى الى تاسيس ثقافة التعايش السلمي في العراق وادارة الدولة على اساس قوانين الدولة المدنية القائمة على التعددية الثقافية واحترام الثقافات الفرعية. وتشير بعض الدراسات الى ((ان مجتمعا العراقي بمكوناته الاجتماعية وثقافتها الفرعية القادمة من عمقه الحضاري الذي يمتد الى الالف الرابع قبل الميلاد من تفاعل سماتها وخصائصها عبر عملية الاحتكاك والثقاف والتي شكلت حضارة وادي الرافدين بجانبها المادي والمعنوي ، وما قدمته من انجازات للبشرية ، كالفراء والكتابة والقانون وحقوق الانسان^(٣) وان هذه السمات الحضارية التي قامت في العراق تعني ان المجتمع العراقي اصيل في انجازاته، ولاسيما في مجال تشريع القوانين واقامة العدل، وان اقامة المجتمع المدني وادارة تنوعه الثقافي تبقى مسؤولية الدولة الرئيسية، ولاسيما في الظروف الحالية لان ثقافة التعايش بين المكونات العراقية اي على النطاق(الاهلي) لا توجد

(١) فهيل جبار جلي: معوقات التعايش السلمي في العراق / مقال / كوردبورتال / WWW.kurdportal.net/ar

(٢) عباس الدباغ: التعايش السلمي وتصارع الهويات، مقال منشور في صحيفة الدستور العراقية، (صفحة أكثر من رأي) العدد (٣٢٨٧)

٢٠١٥/٢/١١

(٣) حارث علي العبيدي: دراسات سوسيوانثروبولوجية، ط١، دارغيداء للنشر والتوزيع، عمان الاردن ، ٢٠١٢، ص١٨٧.

مشكلة تعايش بينهم، فهم يريدون ان يعيشون بسلام، وان تحترم ثقافتهم ومعتقداتهم ورائهم. وعليه فان فرص التعايش السلمي ممكنة في الثقافة العراقية اذا ماعمدت الدولة الى تاسيسها على اسس صحيحة، اذ ان الثقافات الفرعية في المجتمع العراق((التي تشكل نسيجه الاجتماعي متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض بخيوط ممتدة باواصر الدم والمصاهرة والنسب، والقومية واللغة والدين . فالمختلف في القومية يلتقي بالدين، ومثال - العرب التركمان- الكرد. والذي يختلف في الدين يلتقي بالقومية- مسلم - المسيحي.والذي يختلف في المذهب يلتقي بالعشيرة من خلال المصاهرة والنسب مثال- السنة- الشيعة.))^(١)

ثالثاً-العراق في واقع تنوعي مكشوف.

لا يمكن ان يجد من يقرأ المشهد العراقي بكل تفاصيله مخرجاً لمشكلات العراق إلا بإقامة الدولة المدنية التي تفرض إرادتها باسم القانون وتساوي بين الناس وتتجه نحو بناء الدولة القوية التي تنال احترام كل الأطراف الإقليمية، فالعراق اليوم يعيش واقعا مكشوفاً إمام كل القوى الخارجية، الإقليمية والدولية التي كل منها يسعى الى تحقيق مصالحه على حساب العراق، ولهذا السبب ينبغي العمل على بناء دولة موحدة قوية يعتز بها الجميع، والحديث عن ثقله السياسي، يبرز من خلال موقعه الجغرافي الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط من جهة، وامتلاكه ثروات ضخمة وقدرة أبنائه مجتمعين على تحقيق تقدم كبير في المستويات كافة، وبالتالي قدرته في بناء الدولة الإقليمية القائد في المنطقة من جهة أخرى،ومن هنا فان واقع العراق يبقى مكشوفاً إمام إي تحدي داخلي او خارجي إذا لم يبلور الفكر السياسي العراقي رؤية وطنية عابرة للطائفية والعرقية لان إي برنامج خلاف ذلك سيصيبه الفشل وسيحصد العراقيين مزيد من التأخر والعيش في دائرة الصراعات المحلية والإقليمية،لذا ينبغي ان تكون سمات الدولة الحديثة تنبثق من داخل الثقافة العراقية المتنوعة وان يحترم الجميع على اساس المساواة امام القانون،وتعطي حقوق كل مكونات المجتمع على وفق التفاهم والاعتراف بالآخر، لان زمن هيمنة طرف على اطراف اخرى في الدولة الحديثة اصبح امرا خارج التاريخ،وان نستمد من تاريخنا المشترك سواء التاريخ الاسلامي او التاريخ الوطني عوامل الاستمرار وتحقيق المشروع الديمقراطي الذي يفضي الى تحقيق تنمية بشرية تمكن الانسان من العيش الايجابي القائم على التسامح، واقامة النموذج العراقي،الذي يحظى بخيراته الجميع وينال فيه المواطن الرعاية الكاملة، ويشعر من خلاله بالمواطنة، وعكس ذلك يصبح من حق اي مكون ان يختار طريقه في الحياة على وفق الدستور ولقانون، الا ان العبور الى الدولة المدنية الحديثة هو الحل الذي يدار خلاله التنوع الثقافي الخلاق القادر على الابتكار والابداع،وفي هذا الاطار يشير تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية(التنوع البشري الخلاق)الى ان المساواة في الطوائف،وهي امر حيوي بالنسبة للتنمية البشرية ووقف تبيد العلاقات الاجتماعية في صراعات عرقية ودينية،وايجاد سبل لحماية حقوق الافراد والطوائف في الافصاح عن تميزها الثقافي،فلتلقى قبولاً وتفهماً من الاخرين.ويمكن سن تشريع ضد الرفض او الابعاد على اساس الاختلاف الثقافي ومعاقبة التجاوزات الاجرامية التي تقع

(١) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

بسببها .ولكن ينبغي ايضا ان نتعمق في جذور المشكلة لفهم جوهر الاختلافات ووضع الحلول الدائمة لها ، لان التفاوض الشكلي لن يؤدي تسوية حاسمة.^(١)

رابعا: سمات الدولة المدنية في ادارة المجتمع المتعدد

من ابرز مقومات الدولة هي الحكومة والشعب والاقليم، والحكومة هي التي تتكون على وفق عقد اجتماعي بين مجموعة من الافراد الذين يمتلكون مواصفات تؤهلهم لادارة البلاد ويكتسبون الشرعية في ذلك مقابل واجبات يقدمها الناس لتحقيق مصالحهم وحقوقهم، كما ان الاقليم يعني الارض وحدودها المعلومة، ويقوم عليها الانسان ويمثل الاقليم اهمية جيوبوليتيكية للمجتمع، ويجعلها فاعلة في محيطها الاقليمي والدولي .

يميز العصر الحديث بالعديد بسمات ثقافية جوهرية عدة، ابرزها اتساع نطاق الثقاف بين البشر، خلال وسائل الاتصال المختلفة، كما نقلت لنا تجارب الانسان خلال التاريخ نماذج عدة من اشكال الدول فدولة القديمة في مصر الفرعونية والعراق القديم نموذج الممالك التي يعد الملك فيها آله، كما كانت الامبرطوريات القديمة مثل الرومانية والفارسية وغيرها نماذج طغت عليها الصفة الحربية، ونقل لنا الاسلام دولة العدالة ولعل اول ارساء للدولة المدنية كانت دولة الرسول محمد (ص) التي نقلت الناس من الدائرة الضيقة من العصبية الى مجال ارحب دولة تتسع لكل الشعوب من خلال الدستور الاسلامي القائم على التوحيد، ثم جاءت اشكال اخرى من الدول بعد الثورة الصناعية قائمة على اساس الممالك كما في بريطانيا وعلى الجمهوريات كما في فرنسا على وفق الفلسفة الليبرالية، وقد تبلور عصر الدولة القومية، حتى انتهى العالم الحديث اليوم الى الدعوة عصر الدولة المدنية التي يتساوى فيها البشر امام القانون بغض النظر عن الدين والعرق والنوع، ونحن في العراق وحسب ما يطمح اليه العراقيون جميعا الى اقامة الدولة الحديثة القادرة على ادارة المجتمع المتعدد على وفق مبادئ القانون والعدالة والديمقراطية واحترام كرامة الانسان، ولا تزال امام هذا الطموح طريق طويل، و يتوقف تحقيق ذلك على الوعي الاجتماعي بالهوية الوطنية والعدالة الاجتماعية وجملة من المقومات، والمجتمع العراقي بحاجة الى الكثير من الدراسات والابحاث لفهم وكشف الاليات التي يمكن بها تحقيق هذا الحلم، من خلال استحضار الفكر النير الذي يقود التنمية وتحقيق التحول الصناعي البنوي الذي يلحق به التغير البنوي الاجتماعي القادر على التفاعل مع عملية التحول الصناعي واقامة الدولة المدنية القائمة على القانون والكفاءة واحترام حقوق الانسان وتعمل على تنميته على وفق القيم الاجتماعية التي تحفظ له قيمه الاخلاقية ولانسانية. ومن اجل العمل على ذلك لابد من التكلم على النواحي الآتية:

١- الدستور (عقد اجتماعي)

ينبغي قبل كل شئ وضع دستور البلاد على وفق معطيات الواقع الثقافي العراقي، وان يوضع على اساس الاقرار بكل شرائح المجتمع ومكوناته وان يكون شاملا متكاملا مع معطيات الدولة الحديثة القائمة على المساواة في الحقوق

(١) التنوع البشري الخلاق: تقرير اللجنو العالمية للثقافة والتنمية، مصدر سابق، ص ٧٣.

والواجبات ووضع عقد اجتماعي يقبل به الجميع، والواقع ان العراقيين لا يزالون مختلفين حول بعض بنود هذا الدستور، وهذا ينبغي ان ينتهي بالحلول الكلية التي ينبغي ان تنظر الى الدولة الجديدة على اساس انها جزء من المنظومة الدولية والاقليمية بما يحفظ سيادتها الكاملة. اما على مستوى الداخل ينبغي توجيه القوانين لخدمة الانسان وبناء النموذج الحضاري الذي يمكن للعراقيين التعايش السلمي فيه. ونبذ كل اشكال الكراهية والعنصرية من خلال تعزيز قيم المواطنة وتكافؤ الفرص امام كل العراقيين، ان المشكلة التي تواجه النظام السياسي العراقي كثيرة ابرزها قيامه على اساس المحاصصة السياسية الطائفية والعرقية، وهذا لا يخدم بناء الدولة على وفق ما هو موجود على الارض من بنية قلبية سياسية منحازة لطوائفها او دينها او عرقها او عشيرتها، مما يجعل النموذج المفترض يتقاطع مع دول القانون نفسها.

٢- الفصل بين السلطات

اولى السمات الاساسية للدولة المدنية الحديثة هو الفصل بين السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية، فالاستقلال في هذا الجانب يجعل الدولة تقوم بوظائفها الاساسية ويجعل الجميع موظفين لديها لخدمة للمجتمع، ان قيام المؤسسات على هذا الاساس سيعطي فرصة لكل العراقيين بتعدد قومياتهم واديانهم، على ادارة دولة ذات وظيفة بنوية تخدم الانسان العراقي بغض النظر عن الاختلافات الثقافية، في سياق ثقافة عامة تعطي صورة كلية للمجتمع. وتعمل على ادارة الدولة على وفق الحقائق الموجودة في كل ارض العراق على قدم المساواة. ان الفصل بين السلطات مطلب ينبغي على الدولة العراقية الحديثة تحقيقه، وازالة كل المعوقات التي تقف امامه.

٣- الديمقراطية

يعد الكثير من الباحثين تطبيق الديمقراطية في المجتمعات البشرية على انها واحدة من اهم اشكاليات السياسة والادارة، فهي من حيث المحتوى تقوم على مبادئ ثلاثة وردت في شعار الثورة الفرنسية، وتبنتها النماذج المتعددة لها كافة، وهذه المبادئ هي (حرية، مساواة، اخاء) وعلى وفق تراتبية هذه المبادئ، يتوقف نوع التطبيق الديمقراطي ويتحدد على اي من النماذج الثلاثة المعروفة للديمقراطية في هذا المجتمع او ذلك، كما تفرضها خياراته للسياسة المتحكمة فيه. وقد اختلفت المجتمعات في التطبيق الديمقراطي تبعا للفلسفة الاجتماعية لكل منها، ولكن مهما كان الاختلاف لا بد من وجود ثوابت للمشروع الديمقراطي كي باخذ نصابه الصحيح، وتمثل هذه الثوابت اولا، باحترام حقوق الانسان، وثانيا، بالتعددية السياسية، وثالثا بالتداول السلمي للسلطة.^(١) ومع وضوح هذه المبادئ تبقى ممارسة الديمقراطية مرتبطة بطبيعة الثقافة السائدة في اي مجتمع، ويتوقف عليها نجاحه او اخفاقه، فليست الديمقراطية ان ينتخب المواطنين على اساس مذهبهم او عرقهم او دينهم فقط ينبغي انتخاب البرنامج السياسي والاقتصادي القادر على تحقيق التعايش السلمي، فالديمقراطية هي تنشئة اجتماعية تبدأ بالاسرة وتعليم الاطفال كيف يحترمون الراي الاخر وكيف يميزون بين الصح والخطاء على ضوء القيم الاخلاقية والاجتماعية ليكون الانسان بعدئذ مؤهلا كي يختار الانسان الكفو والبرنامج الذي يعزز قيم التسامح

(١) ضياء الحصاني وطالب مهدي: الديمقراطية في المجتمع العراقي، سلسلة كتب تصدر عن جريدة الصباح تعني بشؤون الثقافة والفكر

والادب، مطابع جريدة الصباح، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٣١-٣٢.

والتعايش السلمي، ويمكن القول ان الاشكالية التي تواجه المجتمع العراقي هي ليس في الديمقراطية كمفهوم واسلوب للاختيار الافضل انما في الثقافة السائدة. ولهذا ينبغي الاعتماد على اداتين اثروبولوجيتين في تحليل الثقافة، هما اداة التفكيك والتكامل، ففي الاولى ينبغي تفكيك الثقافة العراقية اي الوقوف على اجزائها ومعرفة كيف تفسر الاتجاهات الفردية نحو موقف معين، وهذا يساعدنا على فهم الثقافة وتأثيرها في الشخصية العراقية والاشكالية التي تعيشها، ومعرفة مدى القدرة على تحقيق التوافق بين العناصر الثقافية التي تجمع بين الثقافات الفرعية، فالشخصية العراقية حب معطيات الثقافة السائدة لديه القدرة على المقابلة فهي لها القدرة على الانتقال من شكل الى اخر، وهذه اشكالية يعاني منها الفرد البسيط والفرد السياسي ومن اجل فهم ذلك ووضع البرامج التي تعالج هذه الاشكالية في الزمن الحاضر، وعلى مدى المستقبل، لاعادة تاهيل الشخصية القادرة على ممارسة الديمقراطية على وفق الطموح الحقيقي للانسان، اما الاداة الثانية تتمثل في النظر الى الثقافة العراقية بكل فرعيها العربية والكردية والتركمانية والمذهبية والمنطقية على وفق الاطار الكلي الذي يرسم ملامح الهوية العراقية التي لا تنظر الى الاجزاء الا بصفتها سمة للابداع والابتكار، وليس على اساس الصراع والكراهية حتى تكون الممارسة الديمقراطية تأخذ طريقها في تحقيق النجاح على وفق التجربة المتولدة من الثقافة العراقية نفسها. القادرة على تكوين الدولة الراسخة القادرة على ادارة التنوع الثقافي على وفق المبدأ الديمقراطي المشار اليه.

٤ - المواطنة

عماد تحقيق التعايش السلمي هو تحقيق القيم الراسخة للمواطنة، وهي الاعتزاز بالانتماء للارض والثقافة، والمواطنة ان تشعر انك جزء حيوي من المجتمع الذي تعيش به، وان هناك حقوقا متحققة لك وتقتنع بان عليك واجبات تقوم بها، وتعد اشكالية المواطنة في المجتمع العراقي من الاشكاليات المعقدة وسط غياب رؤى راسخة في ادارة الدولة على وفق المبادئ الديمقراطية، فلا تزال البنية العقلية السياسية العراقية متوقفة في ثقافتها الفرعية، والكثير من افراد النخب السياسية لا يحملون الفكرة المركزية للمواطنة وهم منحصرون داخل اسوار طوائفهم وعشائرتهم ومجموعاتهم، ولهذا تبقى ادارة التنوع الثقافي على اساس قيم المواطنة اشالية تحتاج الى مراجعة كاملة لما يجري في التطبيق السياسي للحكم، وهي في الحقيقة اشكالية ثقافية قبل ان تكون اشكالية سياسية، فهي مرتبطة بالتراثية التي يحلها الحاكم دون توافر الاليات الفاعلة ذات الاستعداد التلقائي لادارة المجتمع المتعدد، وعلى الرغم من كون الدستور يحمل في كثير من مواده مبادئ نظرية حول المواطنة والحقوق والواجبات، لكن الاشكالية الثقافية التي نعانيها هنا القناعة والقدرة والاستعداد السيكلوجي والثقافي للتطبيق من قبل النخب الحاكمة. وهذا يستدعي المزيد من الدراسات لفهم المشكلة من جذورها وتفكيك عناصرها ومعرفة العناصر المشتركة التي من خلالها تقديم التصور الملائم لتأسيس مواطنة حقيقية في دولة حديثة قادرة على بناء مؤسسات راسخة وفي نفس الوقت قادرة على ادارة التنوع الثقافي وتحقيق التعايش السلمي بين كل مكونات المجتمع العراقي، والعمل على تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي لأحداث التغيير البنوي الثقافي مع ترسيخ القيم السائدة الايجابية التي تعمل على تحقيق التماسك الاجتماعي وتعمل على ابعاد الفوضى عنه.

٥- الشخصية الوطنية للدولة وادارة التنوع الثقافي

يرى المختصين في الانثروبولوجيا السياسية ان المناهج الوظيفية من اكثر المناهج التي يقوم بتحديد العلاقات السياسية وما تتبنيه من نظم وانشاق مع الاخذ عليه فلما ساهم بتوضيح (طبيعة) الظاهرة السياسية، فهذه تتميز بخاصيتين الاولى، تلك التي تؤسس الانتظام الاجتماعي وتحافظ عليه باعدادها للتعاون الداخلي، وثانيها، تلك التي تضمن الامن بتامين الدفاع عن الوحدة السياسية.^(١) ولهذا تعد عملية نجاح الدولة وتحقيق التعايش السلمي قائم على الترابط بين مؤسساتها المختلفة، وقدرة انشاق وابنية المجتمع العمل على وفق وظيفة الانسجام والتعايش السلمي بين مكونات الثقافة العراقية في المرحلة الحالية، لذا فان من السمات العامة للدولة ومقوماتها الاساسية، هي الشخصية الوطنية للدولة، وجعلها مستقلة في سياستها الداخلية والخارجية بناء على الثوابت المشتركة للثقافة العراقية، وعلى وفق المصلحة الوطنية اولا واخيراً، وان بناء الشخصية المجتمعية المشتركة بين ابناء المجتمع العراقي بقوميته واديانه المختلفة، على اساس تبني سياسة وطنية جامعة تكون قادرة على ادارة التنوع الثقافي من خلال برنامج وطني يشمل الجميع باتجاه هدف مركزي واحد هو الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والفقر والانقسام الى حالة التقدم الحضاري الحديث الذي يتحقق اليوم في عالم يتقدم بخطى متسارعة في العلم والتقنية، فلا يمكن بناء الشخصية الوطنية بموصفاتهما الخلاقة الا ببناء النموذج الانتاجي القادر على تغيير البنية العقلية الاجتماعية والسياسية، لتكون اكثر وعياً بضرورة العمل بمشروع وطني عابر للطائفية والمناطقية ياخذ بنظر الاعتبار مصلحة الكل وعدم الانزواء في زاوية المصالح الخاصة والانانية، وفي اطرها المحلية، واذا كانت النظم المركزية في العراق في الفترات الماضية قد نجحت في بناء شخصية الدول الا انها اخفقت في ادارة التنوع الثقافي، ولعل هذا ابرز المعوقات للتقدم وتحقيق العدالة بمعناها الثقافي على وفق الخيار الديمقراطي، فان تجربة الدولة العراقية اليوم تواجه اخفاقاً حقيقياً في بناء مؤسسات الدولة وفي ادارة التنوع الثقافي في البلاد اذا استثنينا تجربة اقليم كردستان العراق الوليدة التي لا تزال تعمل في اطار بناء المؤسسات الادارية، ولا يزال ينتظر بناء مشروعها المؤسساتي الصناعي الانتاجي لتحقيق التغيير البنوي الاجتماعي لكي يتحقق التوازن الثقافي بين الجوانب المادية والمعنوية على وفق ثقافة وتراثية الانسان فيه. ويبقى طموح الانسان العراقي هو في بناء شخصية دولته المجتمعية ولوطنية حتى يكون قادراً على الشعور بحقائق التعايش السلمي الذي يؤمن به المواطن العراقي وينتظر من ياخذ بيده الى تحقيقه.

٧- التنظيم والتنمية البشرية:

من ابرز سمات الدولة الحديثة هي التنظيم الاداري الناجح، لان الادارة عنصر اساسي في نجاح مؤسسات الدولة، وقد تميزت المجتمعات المتقدمة بهذه الخاصية، الا ان المشكلة في المجتمعات النامية تتفاقم يوماً بعد اخر على الرغم من التقدم الحاصل في فن الادارة (كما يتم الاطلاع عليه يوميا خلال وسائل الاتصال المختلفة)، اذ تبقى الادارة متخلفة بسبب حالات الفساد والمحسوبية فيها، اذ تعد الادارة فيها اشكالية معقدة بفعل التداخل الثقافي و نفوذ القوى المحلية

(١) جورج بالاندييه: الانثروبولوجيا الساسية، ط١، ترجمة علي المصري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠،

التي تحاول تحقيق مصالحتها، ويرى المختصين في الانثروبولوجيا السياسية، ان السياسة والادارة هما وجهان لعملة واحدة، هي عملية الحكم فلا يمكن الفصل بين السياسة والادارة، لان هناك بعض العمليات السياسية متداخلة مع عمليات الادارة او فيها، وكما يرى العالم الانثروبولوجي (سميث) ان العمل السياسي يتمثل بصفة خاصة في محاولة التأثير في الجماعة ليصدر عنها قرار معين يتعلق باعضائها جميعا، كما يرى انه قد تقوم بهذا العمل هيئات رسمية او احزاب سياسية او جمعيات دينية وافراد، وحيث يختلف المحتوى في السياسة باختلاف الثقافات والوحدات الاجتماعية التي تعتبر القرار ملزما لها، لذا فان سينث يتفق مع عالم الانثروبولوجيا الوظيفي رادكليف براون في القول بان النشاط السياسي لايعتبر مستقلا عن النشاط الاجتماعي بل يعد من اوجهه او مظاهر هذا النشاط الذي يقوم بين الوحدات (الانقسامية) في المجتمعات القبلية، او بين الوحدات الاقليمية المتميزة في مجتمع ما.^(١) وعليه فان القيام بتنمية بشرية في دولة مثل العراق تتطلب فهم الثقافات الفرعية في بيئاتها المختلفة، ومع تميز الدولة العراقية من تاسيها بنظام اداري منظم الا الاوضاع بعد ٢٠٠٣ ولدت لنا ادارات ضعيفة وغير كفؤة واذا استثنينا اقليم كردستان الذي تميز بوجود نظام اداري افضل، نجد ان احدي مشكلات التنمية البشرية في العراق تتمثل بضعف القدرة على ادارة الموارد البشرية والطبيعية، ونظرا للظروف الامنية من جهة وعدم وجود توجه حقيقي نحو التنمية، وتعرش الخطوات المتخذة في بعض المشاريع التي يرصد لها مليارات الدولارات دون تغيير الاحوال رغم مرور اكثر من اثنا عشرة سنة على التغيير بسبب الفساد المالي والاداري، وعدم وجود نظام صارم للمحاسبة وبفعل المحاصصة الجارية في الحكم، ولهذا لم تتمكن الدولة العراقية الحالية من اقامة مؤسسات راسخة وفي الوقت نفسه تعاني من المشكلات السياسية والثقافية بين النخب السياسية التي تدعي تمثيل مكونات المجتمع العراقي. وعليه فان الخروج من هذه الازمة يتطلب تاسيس ادارة مهنية للدولة تكون قادرة على توظيف الاموال بشكل صحيح في تنمية بشرية يتمكن فيها المجتمع العراقي من بناء دولته الحديثة، وتحقيق قفزات في التطور الحضاري يجعل المجتمع اكثر تحررا من الافكار السياسية الانقسامية ويحقق التعايش السلمي في مجتمع متعدد لديه الاستعداد للعيش معا، اذا توفرت الارادة السياسية والنية الحسنة.

٩- المصلحة العامة للشعب

من ابرز السمات الاساسية للدولة الحديثة اليوم ان تكون مصلحة المجتمع فوق كل اعتبار، فاذا تمكنت الدولة من تاسيس ثقافة بهذا الاتجاه فان كثير من المشكلات ستحل، ولاشك ان المصلحة العامة هي من الركائز الاساسية التي يقوم عليها العمل الجماعي، لان العمل سيكون موجها لجميع فئات وافراد المجتمع، وان اساس الافراد والجماعات بذلك سيعطي اعتبارا معنويا للدولة، والمشكلة التي تعانيها الدولة العراقية هو تقديم مصلحة الجماعات والافراد على مصلحة الدولة مما عرقل بشكل جدي ظهور توجه نحوه بناء المواطنة، التي ينبغي ان يشعر بها الجميع، ويضع في الاعتبار المصلحة العامة في المقام الاول، واذا ما تحقق ذلك فان امكانية التعايش السلمي ستكون وارده.

(١) د. محمد عبده محبوب: الانثروبولوجيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بلا تاريخ نشر، ص ٥٥-٥٦.

ومن اجل تجاوز الصعوبات التي تواجه الحكم ، يجب التركيز على فهم خصوصيات المجتمع وتحليل واقعه واوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذا الثقافية حتى يتسنى وضع مجموعة من الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي يجب ان تكون مدروسة دراسة معمقة ماخذين بنظر الاعتبار التحولات والتغيرات الاقليمية والدولية التي تتعرض لها الدولة في بعض الاحيان، وانتهاج سياسات تخدم مصلها الخاصة، وليس صالح المجتمع.^(١) وينبغي ان يتبلور هذا التصور في وضع مصلحة البلاد اولا، لان اي خلل يصيب المصلحة العامة، سيعطي الفرصة للخارج للعبث بالمصلحة العامة للبلاد دون وجود القوة اللازمة لحماية مصالح المجتمع العليا، والوقوف ضد اي اتجاه من هذا النوع .

١١- استقلال الجيش والاجهزة الامنية المختلفة

من اجل ان تكون الدولة ذات هوية اعتبارية وتنال الاحترام من كل ابناء المجتمع، ينبغي ان يكون الجيش مؤسسة وطنية يعترف بها المجتمع ويحترمها، لانها حصنه المنيع والمدافع عن كيانه، وينبغي ان لا يستخدم الجيش تحت اي مبرر ضد الشعب او اي مكون فيه، ولهذا من سمات الدولة الناجحة ان تكون المؤسسة العسكرية والامنية فيها مستقلة ولا تتبع اي اتجاه سياسي ويكون ولائها للشعب، فاذا ما تحقق ذلك فان سمة الدولة الناجحة ستكون هي الحاضرة وتتمكن عنذ سياسات الدولة من تحقيق اجواء ايجابية من التعايش السلمي تحقيق التقدم العلمي والحضاري للجميع.

رابعا: نموذج تجربة التسامح في اقليم كردستان العراق: الدروس والتطلعات

اذا تكلمنا على اية تجربة ناجحة في العراق لابد ان تكون الاشارة مباشرة الى تجربة اقليم كردستان في ارساء قواعد المؤسسات الرسمية والتعايش بين الرؤى والافكار السياسية والثقافية المختلفة، فهناك مشاركة سياسية في الانتخابات بين احزاب علمانية ودينية، كلها تقوم على اساس التعايش السلمي وبناء علاقات سياسية اجتماعية تأخذ جميعها مصلحة الاقليم اولا، وهذا التصور هو الذي يكمن مشهد السياسي في الاقليم على ارساء تجربة ناجحة ، على الرغم من التمايز في الروى السياسية ولكنها كلها تصب في مصلحة الجميع، وقد يتساءل البعض عن سر نجاح ذلك بكل بساطة يمكن استحضر الجواب المختصر، هو تسامح القوى السياسية الكردية اتجاه من اختلف معها في الماضي، تحت اي ظرف وبدء صفحة جديدة دون ان اثاره اي قضية تخص الماضي، ان قدرة العقلية السياسية الكردية بمختلف مستوياتها على تحقيق ذلك يعكس بكل تأكيد ثقافة الشعب الكردي وقدرته على التسامح وبناء علاقات ايجابية دون الالتفات الى الماضي، ويكفي الاشارة الى التعددية الساسية وتحقيق الامن والاستقرار الاجتماعي والقفز النوعية في التنمية والشعورة بالمصلحة العامة لدى المواطن الكردي البسيط وتفانيه في نجاح تجربته التنموية والحضارية، كدليل صادق على ترجمة سمات الدولة الحديثة، ولايزال الطريق طويل امام الاقليم في تحقيق قفزات حضارية متوازنة وقادرة على تحديث الحياة بكل تفاصيلها، لان عملية التحول الحضاري ينبغي ان تكون على اسس راسخة من التقدم العلمي من اجل تحقيق تحول بنيوي صناعي يلحق به تقدم حضاري يستمد من القيم السائدة مرتكزا لها في تكوين الهوية الثقافية الوطنية الراسخة

(١) د. فؤاد بن غضبان: علم اجتماع التنمية، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، ٢٠١٥، ص ٣٠٥.

للشعب الكردي، والقادرة على تحقيق التعايش السلمي وتحقيق الامن الاجتماعي والعدالة والايمان بالمستقبل على اساس ارساء قواعد المؤسسات المدنية العميقة.

خامسا: النتائج والتوصيات:

بناء على معطيات البحث يمكن صياغة اهم النتائج الآتية:

أ- اهم النتائج:

- ١- اتضح من البحث انه لايمكن تحقيق شروط التعايش السلمي في المجتمع العراقي، الا بارساء قواعد الدولة المدنية التي يحميها القانون، وان تجربة العراق بعد ٢٠٠٣ لم تحقق ذلك بسبب المحاصصة الطائفية والعرقية التي تتعارض مع قيام الدولة المدنية القادرة على ادارة نفسها على اساس الكفاءة والتخصص.
- ٢- تبين من البحث ان ان تاسيس ثقافة التعايش السلمي مسألة تحتاج الى الارادة السياسية، والفهم الموضوعي لخصائص الثقافة العراقية وتفكيك عناصرها ومعرفة درجة الانسجام بين العناصر المشتركة، ومعالجة الثغرات التي تحول دون ذلك.
- ٣- اتضح من البحث ان الثقافة العراقية بكل فرعياتها قادرة على بناء نموذجها الحضاري في التعايش السلمي اذا ما توفرت الارادة السياسية، وقد اعطت تجربة اقليم كردستان درسا مهما في هذا المجال.
- ٤- تبين من البحث ان اهم معوقات الدولة الحديثة في العراق هو تقديم مصلحة الطائفة والمنطقة والافراد على المصلحة العامة، وهذا اعطى فرص للتدخلات الاقليمية والدولية في شؤون المجتمع.
- ٥- اتضح من معطيات البحث ان تقديم رؤية عن امكانية التعايش السلمي في الظرف الحالي مرتبطة بجملة من الاوضاع على الارض منها النزاعات المسلحة بين القوى المتطرفة والاهالي في المناطق الساخنة، وسياسية الدولة العاجزة في تقديم الحلول الوطنية وعوامل الانقسام الطائفي والصراع المصلي بين كل الاطراف مايجعل رسم خريطة للتعايش السلمي صعب الا من خلال بلورة وعي اجتماعي لدى كل الاطراف باننا في سفينة واحدة وأي خلل فيها سيلحق الضرر بالجميع.
- ٦- تبين من البحث ان هناك حاجة الى تطبيق الدستور بوعي وتعديل المواد المختلف عليها، من اجل عقد اجتماعي جديد يحقق للجميع العيش الكريم ، كما اتضح ان الشعور بالمواطنة يكاد ان يكون مفقودا لدى الكثيرين، مما يلحق ضررا بالمصلحة العليا للمجتمع.
- ٧- تبين اننا بحاجة الى بناء مؤسسة عسكرية وامنية مستقلة يكون ولائها للمجتمع ، وان ذلك احد مقومات الاستقلال الوطني وقواعد التعايش السلمي بين الجميع.

٨- تبين من البحث ان تجربة كردستان في التسامح خطورة جبارة باتجاه تحقيق السلم الاجتماعي وارساء قواعد التعايش السلمي، كما اتضح ان التقدم الحضاري في اقليم كردستان ما كان يتحقق لولا قدرة الشعب الكردي على الايمان بالحياة الحرة، والنظر الى الامام دون الالتفات الى الماضي.

ب- اهم التوصيات:

- ١- ضرورة قيام الاكاديميات العلمية ومراكز الابحاث القيام بدراسات معمقة حول الدولة الحديثة وعن التعايش السلمي في مجتمع متعدد مثل العراق، فضلا عن كشف المعوقات التي تعترض تقدم المجتمع في المرحلة الحالية.
- ٢- ضرورة قيام وزارة التخطيط في الدولة الاتحادية واقليم كردستان في التنسيق بينهما من اجل بناء استراتيجيات للمشروع بالمشروع الوطني الحضاري في بناء الدولة المدنية الراسخة العادلة.

المصادر:

- ١- التنوع البشري الخلاق: تقرير اللحنو العالمية للثقافة والتنمية، اشراف وتقلم جابر عصفور، ط٢ (الطبعة العربية)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ٢- جورج بالاندييه: الانثروبولوجيا الساسية، ط١، ترجمة علي المصري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠.
- ٣- حارث علي العبيدي: دراسات سوسيوانثروبولوجية، ط١، دارغيداء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ٢٠١٢.
- ٤- د. ضياء الجصاني وطالب مهدي: الديمقراطية في المجتمع العراقي، سلسلة كتب تصدر عن جريدة الصباحتعي يشؤون الثقافة والفكر والادب، مطابع جريدة الصباح، بغداد، ٢٠٠٧.
- ٥- عباس الدباغ: التعايش السلمي وتصارع الهويات، مقال منشور في صحيفة الدستور العراقية، (صفحة اكثر من راي) العدد (٣٢٨٧) ٢٠١٥/٢/١١
- ٦- د. فؤاد بن غضبان: علم اجتماع التنمية، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، ٢٠١٥.
- ٧- د. محمد عبده محجوب: الانثروبولوجيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بلا ناربخ نشر
- ٨- محمد علي محمد: اصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٠.

المواقع الالكترونية:

- ١- الموسوعة الحرة(الدولة) على شبكة الانترنت : ar.wikipedia.org/wik
- ٢- فهيل جبار جلبي: معوقات التعايش السلمي في العراق / مقال / كوردبورتال / WWW.kurdportal.net/ar
- ٣- موقع انروبوس، الموقع العربي الاول للانثروبولوجيا والسوسيوانثروبولوجيا (التنوع الثقافي): www.aranthropos.com
- ٤- تعريف التسامح على شبكة الانترنت / mawdoo3.com